التنمية الاجتماعية: 1.4 مليون مواطن يواجهون انعداما حادا في الأمن الغذائي و74 ألف طفل بحاجة إلى علاج عاجل من سوء التغذية

* حمد: التحسن في مؤشرات الأمن الغذائي بغزة هش ومرتبط باستمرار تدفق المساعدات الإنسانية والقيود على الغذاء والدواء تستهدف مقومات الحياة * الأكبروف: تحسن الوضع الغذائي في غزة تحقق بفعل المساعدات وليس نتيجة تعافي الأوضاع الإنسانية وثلثا سكان القطاع ما زالوا في المرحلة الثالثة أو أعلى من انعدام الأمن الغذائي * هيوز: 67 ٪ من سكان غزة يواجهون انعداما حادا في الأمن الغذائي وأي تراجع بالمساعدات سيعيد الأزمة للتفاقم والحفاظ على التحسن المحدود يتطلب استمرار التمويل الدولي وضمان وصول المساعدات

رام الله- الحياة الجديدة- أكدت وزيرة التنمية الاجتماعية ووزيرة الدولة لشؤون الإغاثة بالإنابة سماح حمد، أن التحسن النسبي الذي أظهره التقرير الأخير للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) لا يعكس انتهاء الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، وإنما يعكس الأثر المباشر لاستمرار تدفق المساعدات الإنسانية، محذرة من أن أي تراجع في وصول المساعدات سيعيد الأوضاع إلى مستويات أكثر خطورة.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي مشترك عقدته الوزارة أمس الإثنين، بالشراكة مع نائب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، رامز الأكبروف، وبمشاركة ممثل برنامج الأغذية العالمي في فلسطين شون هيوز، لعرض نتائج تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)، واستعراض الواقع الإنساني والمعيشي في قطاع غزة. وأكدت حمد أن غزة تجاوزت منذ زمن حدود الكارثة الإنسانية، مشيرة إلى أن المدنيين لم يعودوا يواجهون نقصا مؤقتا في الغذاء، بل سياسة ممنهجة تستهدف مقومات الحياة، من خلال الحصار والقيود المفروضة على إدخال الغذاء والمياه والدواء، الأمر الذي أدى إلى انهيار غير مسبوق في القدرة الشرائية، وتوقف عشرات التكايا والمطابخ المجتمعية، وتحول الحصول على وجبة واحدة يوميا إلى معركة من أجل البقاء. واستعرضت الأوضاع الكارثية التي يعيشها النازحون داخل الخيام، واستمرار تدهور الخدمات الأساسية، وارتفاع معدلات سوء التغذية، وانعكاس ذلك على الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

وأشارت إلى أن التقرير الأخير للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي يؤكد أن أكثر من 1.4 مليون فلسطيني ما زالوا يعانون مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، فيما يواجه أكثر من 212 ألف شخص حالة طوارئ غذائية، إضافة إلى احتياج 74,200 طفل للعلاج من سوء التغذية الحاد، و24,600 امرأة حامل ومرضعة إلى تدخلات غذائية عاجلة، مؤكدة أن هذه الأرقام تعكس استمرار هشاشة الوضع الإنساني رغم التحسن المحدود الذي تحقق خلال الأشهر الماضية.

من جانبه، أكد نائب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، رامز الأكبروف، أن الأمم المتحدة تثمن الجهود التي تبذلها الحكومة الفلسطينية ووزارة التنمية الاجتماعية في قيادة الاستجابة الإنسانية وإدارة الأزمة، مشيرا إلى أن نتائج تقرير (IPC) يجب أن تقرأ بصورة متوازنة، إذ إنها تعكس تحسنا تحقق فقط بفضل استمرار إيصال المساعدات الإنسانية، وليس نتيجة تعافي الأوضاع أو استعادة مقومات الحياة. وأوضح أن التقرير يظهر انخفاضا في مستويات انعدام الأمن الغذائي مقارنة بالتقييمات السابقة، إلا أن ثلثي سكان قطاع غزة، أي نحو 1.4 مليون شخص، ما زالوا يعيشون في المرحلة الثالثة أو أعلى من انعدام الأمن الغذائي، فيما يواجه أكثر من 200 ألف شخص المرحلة الرابعة (الطوارئ)، مؤكدا أن الأزمة الإنسانية لا تزال شديدة الهشاشة، وأن استمرار المساعدات الإنسانية يمثل شرطا أساسيا للحفاظ على هذا التحسن المحدود. وأضاف أن المساعدات الإنسانية وحدها لا يمكن أن تشكل حلا دائما، داعيا إلى الفتح الكامل والمستدام للمعابر، واستئناف النشاط الاقتصادي والتجاري، وتمكين السكان من استعادة مصادر دخلهم، وإطلاق برامج التعافي المبكر، مشيرا إلى أن استمرار القيود على الحركة ودخول الإمدادات الإنسانية والتجارية يعيق أي فرصة لتحقيق تعاف حقيقي.

وحذر من التداعيات طويلة الأمد لسوء التغذية على الأطفال، مؤكدا أن حرمان الطفل من الغذاء السليم لفترات طويلة يؤثر بشكل دائم على نموه وصحته وقدرته على التعلم والتعافي، إلى جانب استمرار احتياج آلاف النساء الحوامل والمرضعات إلى الدعم الغذائي والصحي.

بدوره، أكد ممثل برنامج الأغذية العالمي في فلسطين شون هيوز أن تقرير (IPC) يمثل تقييما فنيا مستقلا أعده أكثر من 60 خبيرا من أكثر من 20 مؤسسة، ويستند إلى بيانات ميدانية واسعة، بما في ذلك أكبر مسح تغذوي نفذ في قطاع غزة منذ بداية العدوان. وأوضح أن التحسن النسبي الذي أظهرته المؤشرات يجب ألا يفسر باعتباره نهاية للأزمة، بل نتيجة مباشرة لاستمرار عمليات الإغاثة، مشيرا إلى أن برنامج الأغذية العالمي تمكن منذ تشرين الثاني الماضي من الوصول شهريا إلى نحو 75٪ من سكان قطاع غزة عبر المساعدات الغذائية والتحويلات النقدية، بالتعاون مع الشركاء الإنسانيين. وأضاف أن 67٪ من سكان القطاع ما زالوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، فيما يواجه أكثر من 200 ألف شخص مرحلة الطوارئ الغذائية، محذرا من أن أي انخفاض في حجم المساعدات أو التمويل سيؤدي إلى تراجع سريع في المؤشرات الغذائية، خاصة في ظل انخفاض تغطية المساعدات الإنسانية خلال الأشهر الأخيرة، وظهور تحديات تمويلية إلى جانب تحديات الوصول.

وشدد هيوز على أن الحفاظ على المكاسب المحدودة التي تحققت يتطلب استمرار التمويل الدولي، وضمان وصول المساعدات دون عوائق، بالتوازي مع الاستثمار في برامج التعافي المبكر، بما يسمح لسكان غزة باستعادة حياتهم الطبيعية وعدم الاعتماد الدائم على المساعدات الإنسانية. وفي ختام المؤتمر، جدد المشاركون دعوتهم إلى المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته، وضمان الفتح الكامل والمستدام للمعابر، وتأمين التدفق الحر والآمن للمساعدات الإنسانية والإمدادات التجارية، ودعم برامج التعافي المبكر واستعادة الخدمات الأساسية، بما يكفل حماية المدنيين وصون كرامتهم، ويمنح أبناء الشعب الفلسطيني فرصة حقيقية لاستعادة حياتهم ومستقبلهم.

«أوتشا»: 10 ٪ من السكان في غزة وصلوا بالفعل إلى حافة المجاعة الحقيقية

رام الله- الحياة الجديدة- حذر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) أمس الإثنين، من تدهور كارثي غير مسبوق في الأوضاع المعيشية داخل قطاع غزة، مؤكدا أن شبح المجاعة يهدد مئات الآلاف من السكان في ظل استمرار الحصار الشامل وشح الإمدادات الأساسية.

وأوضح أن المؤشرات الإنسانية بلغت مستويات مرعبة، حيث بات 67٪ من إجمالي سكان القطاع يعانون بشكل مباشر من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويكافحون يوميا لتأمين وجبة واحدة أساسية. وأشار التقرير الأممي إلى أن 10٪ من السكان في غزة وصلوا بالفعل إلى حافة المجاعة الحقيقية، وهي المرحلة التي تسبق مباشرة الإعلان الرسمي عن المجاعة (المرحلة الخامسة وفق التصنيف العالمي للأمن الغذائي).

وأرجع هذا الانهيار الحاد إلى توقف التدفق المنتظم للمساعدات الإنسانية، وانهيار سلاسل التوريد المحلية، بالإضافة إلى النقص الحاد في تمويل العمليات الإغاثية الدولية.

وختم المكتب بيانه بالتحذير من أن الساعات القادمة حاسمة لمنع وقوع كارثة جماعية، مطالبا بضرورة فتح المعابر بشكل كامل وتوفير ممرات آمنة ودائمة لتدفق المواد الغذائية والطبية قبل فوات الأوان.

"الأراضي" تستكمل إجراءات تعليق جداول الحقوق لـ85 حوضا في 8 محافظات

رام الله- الحياة الجديدة- استكملت سلطة الأراضي إجراءات تعليق جداول الحقوق لـ85 حوض تسوية، وفق الإجراءات القانونية المعتمدة، بما يتيح للمواطنين مراجعة بيانات الملكية والحقوق وتقديم الاعتراضات قبل اعتمادها بصورة نهائية.

وأوضحت، في بيان، أمس الاثنين، أن الأحواض المعلقة تبلغ مساحتها الإجمالية 36,476 دونما، وتضم 4,774 قطعة أرض، وتتوزع على محافظات: جنين، ونابلس، والخليل، وبيت لحم، وسلفيت، وقلقيلية، وأريحا والأغوار، وطولكرم. وأشارت إلى أن تعليق جداول الحقوق يأتي استكمالاً للإنجاز الذي أعلنت عنه خلال شهر تموز، والمتعلق بإنجاز أعمال التسوية والتصوير الجوي باستخدام التقنيات الحديثة، حيث انتقلت هذه الأحواض إلى المرحلة القانونية التالية من مشروع التسوية، تمهيداً للمصادقة عليها وإصدار سندات التسجيل النهائية.

وأكد رئيس سلطة الأراضي المستشار علاء التميمي أن إنجاز تعليق جداول الحقوق لـ 85 حوضا خلال شهر تموز يعكس حجم الجهود التي بذلتها طواقم سلطة الأراضي في مختلف المحافظات، رغم الظروف المالية والاقتصادية والسياسية التي تمر بها دولة فلسطين، والتحديات والمضايقات التي يفرضها الاحتلال على عمل الطواقم الميدانية. وأضاف أن تعليق جداول الحقوق يمثل إحدى أهم المراحل القانونية في مشروع التسوية، إذ يتيح للمواطنين مراجعة بيانات الملكية والتأكد من صحتها، وتقديم الاعتراضات ضمن المدد القانونية، تمهيداً للمصادقة على الأحواض وإصدار سندات التسجيل، بما يوفر الحماية القانونية للملكية العقارية ويعزز دقة السجل العقاري الفلسطيني.

ودعت سلطة الأراضي المواطنين إلى مراجعة مكاتب التسوية المختصة خلال فترة الاعتراض، كما يمكنهم الاطلاع على جداول الحقوق من خلال الموقع الإلكتروني لسلطة الأراضي عبر أيقونة "جداول الحقوق" على الرابط: www.pla.pna.ps

"النقد" توقّع اتفاقيات مع ثلاث شركات لاختبار حلول رقمية مبتكرة في المختبر التنظيمي

رام الله- الحياة الجديدة- وقعت سلطة النقد، أمس الاثنين، ثلاث اتفاقيات مع شركات تكنولوجية لاختبار حلولها الرقمية المبتكرة في مجالات الادخار، والنقل، والمدفوعات والتجارة الإلكترونية، ضمن المختبر التنظيمي التابع للسلطة، في إطار بيئة تجريبية خاضعة للإشراف والرقابة تهدف إلى تقييم هذه الحلول وتطويرها بما يتواءم مع المتطلبات التنظيمية واحتياجات السوق الفلسطيني.

ووقع الاتفاقيات محافظ سلطة النقد يحيى شنار، فيما وقّع عن منصة "تحويشة" وسيم عارف، وعن منصة "مشوار" محمد رزق محمد أبو علي، وعن منصة "Paybylink" إسلام أحمد سليمان القيق، بحضور عدد من مسؤولي سلطة النقد وممثلي الشركات.

وأكد شنار أن تطوير الحلول الرقمية والمالية المبتكرة بات أكثر أهمية في ظل التحديات الراهنة، لما توفره من أدوات تسهم في استمرارية تقديم الخدمات المالية، وتسهيل الوصول إليها، ورفع كفاءتها، وتوسيع قاعدة المستفيدين منها، مشيراً إلى أن سلطة النقد تعمل على دعم هذه الحلول ضمن بيئة تنظيمية تضمن سلامتها وتحمي حقوق المستخدمين.

وأوضح أن التكنولوجيا المالية تتيح فرصاً لتطوير خدمات مالية أكثر كفاءة وسهولة في الوصول، وتعزيز استفادة الأفراد والمنشآت، لا سيما المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من الخدمات المالية والمدفوعات الإلكترونية، إلى جانب تمكين الشركات الناشئة ورواد الأعمال من تطوير حلول تلبي احتياجات السوق وتسهم في دعم النشاط الاقتصادي.

وأضاف أن المختبر التنظيمي يوفر للمطورين بيئة تجريبية تتيح اختبار حلولهم المبتكرة بالتعاون مع سلطة النقد، وتقييمها وتطويرها قبل طرحها على نطاق أوسع، بما يضمن توافقها مع المتطلبات القانونية والرقابية واحتياجات السوق الفلسطيني.

وتوفر منصة "Paybylink"، الحاصلة على ترخيص من البنك المركزي المصري من خلال شركة PaySky، وبالشراكة مع شركة يونيفرس تيليكوم للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، خدمة إنشاء روابط دفع إلكترونية وإرسالها للعملاء لإتمام عمليات الدفع، مع إمكانية تطويرها إلى منصة عرض رقمية أو متجر إلكتروني مبسط، بما يسهم في تسهيل انخراط المشاريع متناهية الصغر والصغيرة في التجارة الإلكترونية.

وأشارت سلطة النقد إلى أن انضمام حلول مثل "Paybylink" يعكس اهتمام شركات التكنولوجيا المالية، بما فيها شركات من خارج فلسطين، بالتوسع في السوق الفلسطيني واختبار حلولها ضمن بيئة تنظيمية واضحة، بما يعزز جاذبية السوق ويفتح المجال أمام الشراكات ونقل الخبرات والاستثمار.

كما تقدم منصة "مشوار"، التي طورتها شركة فيكتارا لحلول الأعمال، نظاماً رقمياً لتنظيم النقل البري بين المدن والقرى في فلسطين، مدعوماً بخدمات الدفع الإلكتروني، بما يسهم في تسهيل عمليات الدفع المرتبطة بخدمات النقل وتعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكترونية.

فيما توفر منصة "تحويشة"، التي طورتها شركة فن بلووم لحلول الإدارة المالية، حلاً رقمياً لإدارة جمعيات الادخار، بما يتيح تنظيم عمليات الادخار بكفاءة أكبر، ويوفر تجربة أكثر سهولة وشفافية للمستخدمين، ضمن إطار متوافق مع المتطلبات الرقابية.

ويُعد المختبر التنظيمي التابع لسلطة النقد بيئة تجريبية مخصصة لاختبار حلول التكنولوجيا المالية المبتكرة ضمن إطار رقابي منظم، بما يتيح للمطورين تقييم منتجاتهم وخدماتهم قبل إطلاقها على نطاق أوسع، ويسهم في دعم الابتكار في القطاع المالي وتعزيز حماية المستخدمين.

فهمي يطالب بتحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن جرائمها في غزة والضفة

القاهرة- وفا- استنكر الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل فهمي، بأشد العبارات، الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة، التي استهدفت خيام النازحين وشققا سكنية، وأسفرت عن سقوط عشرات الشهداء والجرحى.

وقال فهمي، في بيان صدر أمس الاثنين، إن القصف الإسرائيلي، الذي يترافق مع حملة عسكرية موسعة في الضفة الغربية تشمل عمليات هدم وحملات اعتقال في عدد من المدن، يعكس محاولة إسرائيلية واضحة لتقويض خريطة الطريق التي أعلن عنها قبل يومين، كأساس للانتقال إلى المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، والبدء بإنهاء معاناة الفلسطينيين في قطاع غزة، وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي.

وأكد ضرورة تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن انتهاكاتها بحق الشعب الفلسطيني، ومحاولاتها المكشوفة لإفشال جهود الوساطة، مشددا على أنه لا ينبغي السماح لها بتحقيق أهدافها المتمثلة في إطالة أمد الاحتلال وتوسيعه في قطاع غزة، تنفيذا لأجندات داخلية يتبناها قادة الاحتلال.

ودعا فهمي المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف حازم يضمن وقف الانتهاكات الإسرائيلية، ومحاسبة المسؤولين عنها، ودعم الجهود الرامية إلى تثبيت وقف إطلاق النار وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني.

سؤال عالماشي

موفق مطر

الديمقراطية.. موالاة للوطن لا مراهقة سياسية

ليست الديمقراطية مولوداً يحتفل بعيد ميلادها في السنوات الكبيسة! ولا كتابا مترجما لمؤلف مشهور يروج بالدعاية كالسلع التجارية! ولا مناسبة لاستعراض قدرات الخطابة، وخط الشعارات الطوباوية، ولا حلبة مصارعة كلامية، أو آلة خارقة تحول السحاب إلى أمطار من الوعود وصناعة الأحلام، كما أنها ليست خلطة جاهزة معلبة، وليس على (المستهلك) إلا اتباع تعليمات الاستعمال، لأنها خلاصة تجارب وصراع أفكار تنويرية، مع مفاهيم لو عرضت على صخر كان في زمان شيوعها لتكسر حزنا على إنسان هذا العصر من شدة ثقلها، إنها خلاصة حوارات ونقاشات بين الأنا الرغبوية السلطوية المتعصبة العصبوية، وبين الأنا الرافعة لمصالح الكل، والمنسجمة باتساق وجمال في لوحة الوطن...فالديمقراطية ثقافة، والثقافة معرفة لا تؤتى إلا بالحرية التي لا تمنح، ولا تباع ولا تشترى، ذلك أنها – الحرية – روح المخلوقات المقدسة، فمنحها الإنسان- وهو أرقاها – معانيها...الديمقراطية منهج علمي، نظري وعملي، مشتق من قيم الأخلاق في وجهه الأول، وتربوي يخضع والأعمال لرقابة العقل، والتزام بالقانون لا يحتمل الاستثناء.

لا يجوز اختزال الديمقراطية بصندوق الاقتراع ولا بآلية الاختيار، والإجراءات النظامية السابقة واللاحقة، فهذه محددة في القانون وتوجيهات الهيئة المختصة ومعلومة وفي متناول من يشاء، فما بين الإيمان بالديمقراطية كمنهج للحياة، وبين لحظة بلوغ صندوق الاقتراع لأداء حق الاختيار القانوني المكفول والمضمون بالنزاهة والشفافية والأمانة من «حرس الديمقراطية» طريق طويل ووعر، تكثر فيه المنعطفات والمنعرجات الخطيرة، وحوادث الانزلاق، نتيجة التهور والتسرع بحرق المراحل إذا اختزلت الديمقراطية برقم النسبة المئوية للناخبين، أو بفوز قائمة حزبية، أو أفراد مستقلين، ثم يعود المحتفلون إلى بيوتهم، والفائزون يتهيأون للجلوس على كرسي التشريع، لكن كل شيء يبقى على حاله، بدون ملامح للغد، حتى وإن كانت أيام الدعاية نشطة، فالصخب والضجيج ليس كالحيوية المثيرة للعقول والأذهان، وذات هذا الطريق سيكون قصيرا ومرصوفا بعناية، حيث حلت الجسور مكان المنعرجات الخطيرة، وحيث يستشعر المرء الأمان، ذلك أن التأني والسير على مراحل وبانتظام، يجعلانه يمضي بأمان وفق خريطة طريق وبرنامج عمل لكل محطة .

الديمقراطية كالمولود، يحتاج لعناية لتأمين الصحة البدنية والنفسية اللازمة لنموه، ولا بد من برامج توجهه وتعلمه، وترسم دروبه بأنظمة ولوائح حتى ينضج، ويكبر بعلمه ومعرفته وأخلاقه وإبداعه، حتى يصير كمؤسسة بواقع شخص – أنثى أو ذكر – وشخصا لا يرى ذاته كيانا خارج إطار المؤسسة، التي من شروط الحفاظ على ديمومتها سالمة وآمنة ألا يؤخذ الجمع أو الحشد بديلا عن قواعد ومبادئ وأهداف منهج المؤسسة أما الوعي فهو كسن الرشد المطلوب لمعرفة الفارق بين اتخاذ الديمقراطية كبالون، ينفخ حتى يبدو حجمه لافتاً، لكنه سرعان ما ينفجر عند أول اصطدام! وبين اتخاذها كصرح متطور باستمرار، مصمم بعقلية إبداعية خلاقة، ولحظة فارقة تمكنه من إضافة نوعية تعزز قوة وجمالية وتميز الصرح..وما بين هذا وذاك يقف الرقيب الموثوق، الحكيم في استخلاص الأحكام من التجارب المتراكمة - التي كاد بعضها يكون قاتلا- لنظم المسار وضبط الحركة، وفقا لصلاحياته القانونية، حتى لا تصبح الصناديق لعبة مراهقين سياسيين شيبا وشبانا، يتخذون صناديق الاقتراع وسيلة لتمرير مشاريعهم الخاصة الفئوية، وليحولوا مقدرات البلاد في يد موظف لدى دول وقوى متكسبا من خدمة أجنداتها!

فالديمقراطية ليست حلبة تحت خيمة سيرك متنقلة نحو اتجاهات متعددة، يبهر محترفو الاستعراض الجمهور بألعابهم وخفة أيديهم وألوانهم وحركاتهم البهلوانية، بل هي ميدان ثابت، بطول وعرض الوطن، يتنافس تحت قبة سمائه محترفو العطاء لتقديم الأحسن والأفضل لأبنائه، فالمتنافسون موالون للوطن حسب المنهج الحق للديمقراطية، وهذا منطق حركات التحرر الوطنية، والدول المستقلة ذات السيادة أيضا.